

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٣٧ لسنة ٢٠٠٧

بشأن الموافقة على اتفاق التعاون الاقتصادي والفنى
بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية أفريقيا الوسطى
والموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٠٠٧/١/٣١

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الأولى من المادة (١٥١) من الدستور :

قرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على اتفاق التعاون الاقتصادي والفنى بين حكومتى جمهورية مصر العربية
وجمهورية أفريقيا الوسطى ، والموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٠٠٧/١/٣١ ، وذلك مع
التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١١ ربيع الآخر سنة ١٤٢٨ هـ

(الموافق ٢٨ أبريل سنة ٢٠٠٧ م) .

حسنى مبارك

**اتفاق تعاون اقتصادى وفنى
بين حكومة جمهورية مصر العربية
وحكومة جمهورية افريقيا الوسطى**

إن حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة أفريقيا الوسطى ، المشار إليهما فيما بعد بـ "الطرفان المتعاقدان" :

رغبة منهما فى دعم أواصر التعاون والصداقة بين حكومتيهما وشعبيهما ؛
وحرصا منهما على خلق تعاون وثيق بينهما فى ظل احترام السيادة والاستقلال
الوطنى لكل منهما ؛
وإدراكا منهما لضرورة تحقيق البلدين لتعاون أوسع نطاقاً وصولاً للتنمية الاقتصادية
لبليديهما ؛

فقد اتفقتا على ما يلى :

(المادة ١)

يعمل "الطرفان المتعاقدان" على دعم علاقات التعاون الاقتصادى والفنى بين البلدين
فى مختلف المجالات وبكافة الوسائل الممكنة .

(المادة ٢)

يأخذ التعاون الاقتصادى بين "الطرفان المتعاقدان" الذى يتم وفقاً لهذا الاتفاق
فى إطار القوانين واللوائح المعمول بها فيهما الأشكال التالية :

- ١ - إجراء دراسات اقتصادية وتنفيذ مشروعات استثمارية .
- ٢ - إنشاء مشروعات مشتركة أو مع طرف ثالث .
- ٣ - تنفيذ أية أنشطة أخرى للتعاون تكون مناسبة للطرفين المتعاقدين .

(المادة ٣)

يمكن لـ "الطرفان المتعاقدان" إبرام اتفاقات تكميلية خاصة تهدف إلى تنفيذ البرامج والمشروعات المحددة في المجالات الاقتصادية والفتية .

(المادة ٤)

يخضع الأشخاص الذين يتم إيفادهم إلى إحدى الدولتين - تنفيذًا لهذا الاتفاق - للقوانين واللوائح المطبقة في البلد المضيف ، ولا يجوز لهؤلاء الأشخاص ممارسة أى نشاط مهني أو تجارى ، سوى الأعمال التى يتم إيفادهم من أجلها فى البلد المضيف دون الحصول على موافقة من الطرفين المتعاقدين .

(المادة ٥)

يجوز لـ "الطرفان المتعاقدان" الاتفاق على طلب تمويل ومساهمة من طرف ثالث بغية تنفيذ البرامج أو المشروعات الناشئة عن هذا الاتفاق .

(المادة ٦)

اتفق "الطرفان المتعاقدان" على تعيين السلطات التالية كأجهزة مسؤولة عن الإشراف على تنفيذ الاتفاق وهى :

١ - فى جمهورية مصر العربية وزارة التعاون الدولى .

٢ - فى جمهورية أفريقيا الوسطى وزارة الاقتصاد والتخطيط والتعاون الدولى .

(المادة ٧)

يدخل هذا الاتفاق حيز النفاذ اعتباراً من تاريخ آخر إخطار بإنهاء الإجراءات الدستورية فى كل من البلدين .

(المادة ٨)

١ - مدة سريان هذا الاتفاق خمس سنوات ويجدد تلقائيا لمدة مماثلة ما لم يخطر أحد "الطرفان المتعاقدان" الطرف الآخر برغبته كتابة في إنهائه قبل انتهاء سريانه بستة أشهر .

٢ - في حالة إخطار أحد "الطرفان المتعاقدان" بعدم الرغبة في التمديد يظل هذا الاتفاق ساريا بالنسبة للمشروعات التي يتم تنفيذها وللضمانات التي تم منحها في إطار هذا الاتفاق .

حرر في القاهرة بتاريخ ٢٠٠٧/١/٣١ من أصلين باللغة العربية والفرنسية ،
ولكليهما نفس الحجية ، وفي حالة الاختلاف في التفسير يعتمد بالنص المحرر
باللغة الفرنسية .

عن

حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى

التوقيع : «إمضاء»

سيلفان ماليكو

وزير الاقتصاد والتخطيط والتعاون الدولي

عن

حكومة جمهورية مصر العربية

التوقيع : «إمضاء»

فايزة أبو النجا

وزيرة التعاون الدولي

قرار وزير الخارجية

رقم ٢٠ لسنة ٢٠٠٨

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم (١٣٧) الصادر بتاريخ ٢٠٠٧/٤/٢٨ بشأن الموافقة على اتفاق التعاون الاقتصادي والفنى بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية أفريقيا الوسطى ، الموقع بالقاهرة بتاريخ ٢٠٠٧/١/٣١ :
وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٠٠٧/٤/٢٨ :

قرر :

(منادة وحيدة)

يُنشر فى الجريدة الرسمية اتفاق التعاون الاقتصادي والفنى بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية أفريقيا الوسطى ، الموقع بالقاهرة بتاريخ ٢٠٠٧/١/٣١
ويعمل بهذا الاتفاق اعتباراً من ٢٠٠٨/٣/٢٨

صدر بتاريخ ٢٠٠٨/٤/٧

وزير الخارجية

أحمد أبو الغيط